التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

الماد 105: الأشخاص الذين يمثلون المسلمين في الرأي ليرجع إليهم الخليفة هم مجلس الأمة، والأشخاص الذين يمثلون أهل الولايات هم مجالس الولايات. ويجوز لغير المسلمين أن يكونوا في مجلس الأمة من أجل الشكوى من ظلم الحكام، أو من إساءة تطبيق أحكام الإسلام.

إقرأ في هذا العدد

-المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية الأمريكية «إيفاس» ذراع استعمارية عابرة للقارات.

-روسيا بعد الحرب الطويلة دولة مُستنزفة أم أكثر خطورة؟

-الديمقراطية بين الوهم والحقيقة

-القطب الثالث: زلزال جيوسياسي يعيد رسم موازين القوى العالمية

-عجز القضاء الدولي عن تحقيق العدالة .

الأحد 5 رمضان 1447هـ | الموافق لـ22 فيفري 2026 م | العدد581 | الثمن 1000 مليم | ISBN 2382-2643

ميونخ 2026 وإعادة تشكيل النظام الدولي: أين موقعنا في زمن "تحت الدمار" ؟

في زمن الاضطراب العالمي، حيث تتصدع أركان النظام الذي قام على أنقاض الحرب العالمية الثانية، انعقد مؤتمر ميونخ للأمن في دورته الثانية والستين ليحمل عنوانًا صادمًا: "تحت الدمار". لم يكن المؤتمر مجرد منصة للنقاش، بل كان مرآة تعكس التحولات الجذرية في العلاقات الدولية، حيث أعلنت القوى الكبرى تخليها عن الالتزامات التقليدية لصالح مصالحها الذاتية، وبرزت أصوات جديدة تطالب بإعادة توزيع النفوذ. في خضم هذا المشهد المتقلب، برزت قضايا محورية شكلت ملامح المرحلة المقبلة: تصدع التحالف عبر الأطلسي، البحث الأوروبي عن استقلال استراتيجي، تحول مركز الثقل العالمي نحو آسيا، وتداعيات كل ذلك على مناطق التوتر في المتوسط وشمال إفريقيا، وصولاً إلى القرن الإفريقي.

تصدع التحالف عبر الأطلسي وتأثير استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

شكل مؤتمر ميونخ 2026 ساحة مكشوفة للتوتر غير المسبوق بين الولايات المتحدة وأوروبا، حيث تجسدت سياسة "القومية الدفاعية" الأمريكية في خطاب وزير الخارجية ماركو روبيو، الذي رفع شعار الشراكة المشروطة بدل الحماية التقليدية. لقد جاءت استراتيجية الأمن القومي الأمريكية 2025 لتعلن صراحة نهاية عهد الهيمنة الأحادية، وتوجه البوصلة نحو آسيا، وتحميل الأوروبيين أعباء دفاعهم بأنفسهم. هذا التحول لم يمر مرور الكرام على القادة الأوروبيين، الذين عبروا عن قلقهم الوجودي من "تفكيك" النظام الدولي، ورفضوا توصيفات الوثيقة الأمريكية التي اعتبروها "هجومًا على القيم الأوروبية".

في المقابل، دفع الموقف الأمريكي أوروبا إلى التفكير بجدية في تعزيز قدراتها الدفاعية المستقلة، حيث دعا المستشار الألماني إلى بناء "قوة عسكرية أوروبية مركزية" داخل إطار الناتو، بينما طالبت شخصيات أوروبية بالانتقال من التنظير إلى "واقعية التسليح". لكن واقع الحال يظل قاسيًا: أوروبا لا تزال تعتمد على واشنطن في 70٪ من قدراتها الاستراتيجية، وتبقى المظلة النووية الأمريكية عنصرًا حاسمًا في الردع. وهكذا، يبدو أن الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي سيبقى نسبيًا وتدريجيًا، وسط انقسامات داخلية بين دول شرق أوروبا المتشبثة بالضمانة الأمريكية، وفرنسا وألمانيا الساعيتين إلى سيادة أوروبية بحذر.

آسيا في صدارة الأولويات الأمريكية والمتوسط ساحة تنافس جديدة

مع تحول مركز الثقل الاستراتيجي الأمريكي نحو المحيط الهادئ، عززت واشنطن تحالفاتها المرنة مثل AUKUS وQUAD، وباتت تنظر إلى أوروبا كشريك إقليمي ضمن شبكة أوسع، لا كركيزة مركزية. هذا التحول لم يترك الفضاء المتوسطي بمنأى عن التغيير، بل جعله ساحة مفتوحة للتنافس بين قوى إقليمية ودولية. ففي الوقت الذي تتراجع فيه الأولوية الأمريكية للبحر المتوسط، تبرز أوروبا كطرف يسعى لحماية "جواره الجنوبي" من خلال شراكات أمنية واقتصادية مع دول شمال إفريقيا، بينما تنشط الصين في الموانئ والبنية التحتية عبر مبادرة الحزام والطريق، وتركيا تتحرك كقوة إقليمية مستقلة تعزز نفوذها في ليبيا وشرق المتوسط.

ليبيا في مرمى التنافس الدولي والإقليمي

في ليبيا، تتجلى بوضوح معادلات القوة الإقليمية والدولية. ففي ظل الانقسام السياسي والعسكري، يتحول الصراع إلى لعبة نفوذ بين روسيا التي تستثمر في الشرق كورقة ضغط على أوروبا، وتركيا التي ترسخ وجودها في الغرب عبر اتفاقيات بحرية وعسكرية، وأوروبا التي تسعى لضبط الهجرة وضمان استقرار إنتاج النفط. وفي هذا السياق، تتباين مواقف الدول الكبرى: الولايات المتحدة تفضل إدارة التوازن دون تدخل مباشر، بينما تدفع أوروبا نحو حل سياسي يحفظ وحدتها.

أما جارتا ليبيا، مصر والجزائر، فترفضان أي مشروع لتقسيم البلاد، لكن لكل منهما حساباته: القاهرة تريد شرقًا مستقرًا ضمن دولة موحدة، والجزائر تخشى من انتقال عدوى الانقسام إلى حدودها الهشة. في حين تظل تونس بواقعها الحالي "منصة تلاق مصالح" بين الأطراف المتَّصارعة، مستفيدة من موقعها الجغرافي المتوسطي وتاريخها الدبلوماسي المرن.

التتمة في الصفحة الثالثة

كلمة العدد

الرؤيا الشرعية، بين الجرأة والتعالم على الله

ليس غريبا أن تتجدد في كل عام، مع بداية شهر رمضان، جريمة تقسيم أمة الإسلام بدفعها نحو مزيد من الاختلاف والنفرة، وبمسوغات "فقهية"، في أمر كان من المفترض أن تجتمع عليه، وأن يقوّي الألفة بين أبنائها على اختلاف ألسنتهم وألوانهم. وإنما الغريب أن يتمخض عن ذلك الترقب الوجل الذي ينتاب الأمة قاطبة أياما وسويعات قبل غروب شمس آخر يوم من شهر شعبان، إعلان موحد ليوم صومها، أو ليوم إفطارها بعد أدائها منسك الصيام. فهي وقد ركنت، قبل ذلك، لتقسيم كيانها إلى بضع وخمسين مزقة، وجدت نفسها في متاهة تفسير حكم وجوب طاعة ولي الأمر. وهي التي لم تستعظم أن يرسم لها العدو بالمسطرة والقلم الحد الفاصل بين أبنائها، حتى صاروا أعداء متشاكسين، فأنى لها أن تنكر صومها أو فطرها، أو تبرره، على طرفي حدّ وهميّ فاصل بينها هنا وهناك؟ لن ترجح مشاعر الأمة الصادقة نحو شعيرة الصيام، وسائر شعائر الإسلام، وحرصها على حسن أدائها، بحرص كل حاكم على تفرّد سلطانه، بإثبات جدارته بالحكم، فيتخذ الموقف بناء على خلاف سياسي مع حاكم آخر، فتستدعى المؤسسات الرسمية للتأويلات الفقهية، ويجتهد في النظريات العلمية، والأبحاث الجغرافية، ويتغاضى عن المواقف المتناقضة للمؤسسة الرسمية الواحدة. فتكون فرقة الأمة الإسلامية، على هذا، هو الحال المتناسب مع وضعها، ولن تبرأ من علتها وتعود لها كينونتها الطبيعية المتسقة مع حقيقتها التي وصفها بها رب العزة في قوله الكريم: " كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ " إلا إذا استعادت وعيها بذاتها، وتحملت رسالتها التي أنيطت بها.

التقدم العلمي أغنى عن القول باختلاف المطالع

فقوله سبحانه وتعالى: " شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ "، قد حدّد مناط الحكم "بِشَهْرِ رَمَضَانَ مِنَ السَّنَةِ العَرَبِيَّةِ القَمَرِيَّةِ هو الَّذِي جُعِلَ ظَرْفًا لِأَداءِ فَرِيضَةِ الصِّيامِ المَكْتُوبَةِ فِي الدِّينِ، فَكُلَّما حَلَّ الوَقْتُ المُعَيَّنُ مِنَ السَّنَةِ المُسَمَّى بِشَهْرِ رَمَضانَ فَقَدْ وجَبَ عَلَى المُسْلِمِينَ أداءُ فَرِيضَةِ الصَّوْمِ فِيهِ، والشَّهر وهو الجزء المعلوم من اثني عشر جزءا من تقسيم السّنة، ويبتدئ من ظهور الهلال إلى انمحاق النور واختفاء القمر تماما، حيث يقع بين الأرض والشمس، وهو علامة انقضاء الشهر وبدء دورة جديدة. وجاء قوله صلى الله عليه وسلم: "صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته" يحدد بداية ونهاية شهر رمضان بناءً على رؤية الهلال، مما يجعله إيذانًا ببدء الصيام ورمضان، فإذا تعذر رؤية الهلال بسبب الغيم، يُكمل شهر شعبان ثلاثين يومًا، لتمام حديثه صلى الله عليه وسلم: "فإن غُبِّيَ عليكم فأكملوا عدّة شعبان ثلاثين يوماً". وهذا خطاب لأمة يسعى بذمَّتِهم أدناهم، فأكرمها ربها سبحانه وتعالى بأن جعل في عدالة أحدها كفاية لوجوب الحكم على الجميع. وعلى هذا يبطل حكم اختلاف مطالع الأهلة بسقوط مناطه، بعد أن تقاربت الأمصار ببلوغ القول والرأي في حينه مع هذا التقدم العلمي وشيوع وسائل الاتصال في كل الأمصار فلم يعد من وجه لأن يجعل لكل بلد حكمه.

علم المرء ليس دليلا على شرع الله

غير بعيد عن الحقيقة القول بأن العلم هو اكتساب المعرفة حول الكون الفيزيائي ومكوناته (كائنات، طاقة، ظواهر) أي كشف القوانين الطبيعية لمجالات كالفيزياء، الكيمياء، والأحياء. فالعلم بهذا لا يعدو أن يكون محاولة الإنسان معرفة واكتشاف بعض ما أودع الله من أسرار في خلقه، فكيف لعاقل أن يضع العلم، سنن الله في خلقه، ضديدا لأمر الله وشرعه؟ وإذا كان الإنسان المخلوق لله سبحانه لم يع من أسرار العلم إلا ما لا يتعدى، على قول من يقول، 0.8 إلى 1بالمائة!! فالله البديع سبحانه وتعالى بين لنا في محكم التنزيل أن " الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ " وأمرنا تبارك وتعالى بقوله: "أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ (8) وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ (9) " - الرحمن - فكيف لعاقل أن يطغى في القول، فيحادّ الله، وقد سمع أن رسول الله ﷺ سأل أعرابياً شهد برؤية الهلال: "أتشهد أن لا إله إلا الله؟" و"أن محمداً رسول الله؟"، فلما قال: نعم، أمر بلالاً أن يؤذن في الناس بالصيام. فأنى المهرب، لمن قال باتباع مفتي وطنيته، وإن غمّي عليه، وقد رأى عدول المسلمين الهلال خارج الحد الذي رسمه له سايكس بيكو؟

الصوم وفق وحدة المطالع واجب ولا اعتبار لحدود سايكس-بيكو

أثار إعلان مفتي تونس بأن رمضان يبدأ يوم الخميس 19فيفري 2026، خلافاً لدولٍ عربيةٍ أعلنت الصيام يوم الأربعاء بعدّ ثبوت الرؤية، جدلاً واسعا في تونس حول الأساس الشرعي المعتمد في إثبات دخول الشهر. وبالرجوع إلى النصوص الشرعية، يتبيّن أن الأصل الشرعي الواضح هو اعتماد الرؤية، والعمل بوحدة المطالع متى ثبتت الرؤية بشهادة معتبرة، وذلك عملا بالأدلة التالية:

أولاً: النصوص الشرعية قطعية في تعليق الصوم والفطر على الرؤية لا على الحساب. فقد قال رسول الله ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ، فَإِنْ غُبِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ». فالنص علّق الحكم على الرؤية، لا على وجود الهلال حسابياً. وحتى لو أثبت الحساب وجود الهلال خلف الغيم، فإن الحكم هو إكمال العدة ثلاثين إذا لم تحصل الرؤية. وعليه، فإدخال الحساب الفلكي في نفي الرؤية أو ردّ شهادة من رآه هو مخالف لمنطوق الحديث.

ثانياً: الفرق بين أوقات الصلاة وبداية الشهر واضح. فأوقات الصلاة عُلّقت على الظاهرة الكونية (دلوك الشمس، الزوال...)، ولذلك يصح التحقق منها بأي وسيلة، رؤيةً أو حساباً. أما الصوم والفطر فقد عُلّقا على الرؤية نفسها، لا على الظاهرة المجردة، ولذلك لا يصح القياس بينهما. فالقول بترك الرؤية الثابتة بدعوى الحساب أو اختلاف المطالع يخالف صريح النص.

ثالثاً: إذا شهد شاهد عدل برؤية الهلال في بلدٍ ما، فإن هذه الرؤية حجة على من لم يره. وللقاضي أو الجهة المختصة، التثبت من الشهود وعدالتهم وعددهم، لا ردَّ شهادتهم استنادا إلى حساب فلكي أو عدم رؤية أهل البلد. ولا أدل على ذلك بما وقع في عهد النبي ﷺ حين قُبلت شهادة الأعرابي برؤية الهلال وأمر الناس بالصيام. فالعبرة بثبوت الشهادة، لا بتعدد الدول أو اختلاف حدودها السياسية التي فرضها الاستعمار.

رابعاً: عند وقوع اختلاف بين دول، فإن الواجب تتبع من رأى، لأن «من يرى حجة على من لا يرى». وقد ثبتت الرؤية في الخليج والاردن وفلسطين ولبنان بشهادات متعددة، فكان مقتضى ذلك الأخذ بها بعد التحقق، لا تجاهلها بحجة أن تونس أو دولا أخرى لم تر الهلال. فثبوت الرؤية في مكانٍ ما، إذا تحقق شرعاً، يلزم سائر المسلمين، إذ الخطاب في الحديث عام: «صوموا لرؤيته».

خامساً: سبب الاختلاف بين المسلمين، هو عدم الالتزام بالحكم الشرعي الواضح، وغياب الجهة الجامعة التي توحّد العمل بالرؤية متى ثبتت. ففي حديث الركب الذين شهدوا برؤية هلال شوال، أمر النبي ﷺ أهل المدينة بالفطر فور ثبوت الشهادة، رغم بُعد المسافة وصعوبة الاتصال آنذاك. فكيف اليوم مع سهولة انتقال الخبر؟

وعليه، فإن الأصل الذي كان على المفتي اعتماده هو وحدة المطالع متى ثبتت الرؤية بشهادة معتبرة في أي بلد من بلاد المسلمين، دون التفات إلى الحساب الفلكي أو الحدود القطرية. فإذا كانت دول عربية قد أعلنت ثبوت رؤية الهلال مساء الثلاثاء وأعلنت الصيام الأربعاء، فإن مقتضى ما قرره الشرع هو التحقق من صحة تلك الشهادات، فإن ثبتت، وجب الأخذ بها، لأن النص لم يفرّق بين بلد وبلد، بل علّق الحكم على مطلق الرؤية.

إن الالتزام بمنطوق الأحاديث: «صوموا لرؤيته» و«فإن غمي عليكم فأكملوا العدة ثلاثين» هو الكفيل برفع الخلاف، أما العدول عن الرؤية الثابتة أو تجزئة المطالع بين الدول، فهو ما يكرّس التباين الذي حذّر منه الشرع، ودعا إلى معالجته بالرجوع الصادق إلى الحكم الشرعي كما ورد في النصوص الشرعية. هذا والله أعلم وأحكم.

الدكتور الأسعد العجيلي

روسيا بعد الحرب الطويلة
دولة مُستنزفة أم أكثر خطورة؟

أعادت الحرب الروسية الأوكرانية طرح سؤال جوهري في العلاقات الدولية: هل أصبحت روسيا، بعد مواجهة عسكرية طويلة، دولةً منهكة تآكلت قدراتها، أم أنها باتت أكثر خطورة بعدما كسرت محرمات النظام الدولي؟

ثمّة من يرى أن روسيا تخرج من هذه الحرب مثقلة بالخسائر، تعاني إنهاكاً بنيوياً يحد من قدرتها على الفعل الدولي. في المقابل، يعتبر آخرون أن الحرب أعادت صياغتها كقوة أكثر صلابة وخطورة، وأقل التزاماً بقواعد النظام الدولي، وأكثر استعداداً للمغامرة والتصعيد. ولفهم هذا الجدل، لا بد من التوقف عند التحولات العميقة التي أصابت أدوات القوة الروسية، وموازنة ما خسرته بما ربحته في ميزان الصراع الدولي.

أولاً: ما الذي خسرته روسيا حتى اليوم؟

- الاستنزاف العسكري: خسائر بشرية ومادية ضخمة، واستهلاك واسع للمخزون العسكري التقليدي، مع اعتماد متزايد على صناعات عسكرية تعمل تحت ضغط العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

- الضغط الاقتصادي العام: ناتج عن عقوبات غير مسبوقة استهدفت النظام المصرفي وقطاع الطاقة، ما أدى إلى خروج استثمارات غربية كبرى، وأضعف القدرة على النمو طويل الأمد.

- التراجع في المكانة السياسية النسبية: نتيجة انحسار نفوذها في أوروبا الشرقية، وتوسع حلف الناتو بدل انكماشه، وتحول علاقتها مع أوروبا من أدوات الجاذبية السياسية والقوة الناعمة إلى الاعتماد شبه الكامل على القوة الخشنة.

ثانياً: لماذا تبدو روسيا رغم ذلك أكثر قابلية للمغامرة؟

على الرغم من الاستنزاف، تمتلك روسيا عناصر تجعلها لاعباً أكثر استعداداً للمخاطرة، وذلك لعدة أسباب:

- التحرر من القيود الأخلاقية والقانونية: أصبحت روسيا أقل اكتراثاً بالنظام الليبرالي، وأقل خضوعاً لمنطق المحاسبة الدولية، كما ظهر في سوريا وفي تجاوزاتها داخل الأراضي الأوكرانية، ما شجعها على توسيع قوتها العسكرية وتعزيز حربها السيبرانية.

- تراكم خبرة قتالية طويلة النفس: ساعدت الحرب على إعادة تشكيل العقيدة العسكرية الروسية، ومنحتها خبرة ميدانية تفتقر إليها كثير من الجيوش الأوروبية.

- التحول من السعي للقيادة إلى التقويض: لم تعد روسيا تطمح إلى قيادة النظام الدولي، بل تعمل على تقويضه، انطلاقاً من قناعة بأن هذا النظام بات أقل قدرة على الهيمنة، وأكثر قابلية للإرباك، وهي مستعدة للتكيف مع أي انتقال من الأحادية القطبية إلى التعددية أو حتى الفوضى.

- التوسع في ساحات بديلة: تتجلى خطورتها في قدرتها على التصعيد غير المباشر مع أوروبا، والانخراط في ساحات بديلة كأفريقيا، والشرق الأوسط، والقطب الشمالي.

ثالثاً: روسيا كقوة جريحة لكنها عنيدة:

روسيا اليوم ليست الاتحاد السوفيتي البائد، ولا الدولة المنهارة. إنها قوة جريحة لكنها عنيدة؛ فقدت جزءاً من قدرتها على السيطرة، لكنها ربحت استعداداً أعلى للمخاطرة. وفي عالم يتجه نحو "فوضى منظّمة"، قد لا تكون أخطر القوى هي الأقوى، بل تلك التي لم يعد لديها ما تخسره.

وعليه، لا ينبغي النظر إلى روسيا كقوة صاعدة، بل كقوة تحاول منع تراجعها. فهي تمتلك السلاح والردع، وتسعى إلى توسيع مناطق نفوذ هشّة برضا الرعاة الإقليميين والدوليين. ورغم ضعفها الاقتصادي والتكنولوجي وتراجع التنمية البشرية بفعل العقوبات، تبقى العقلية الروسية عامل خطورة، وإن كانت محدودة الآفاق.

روسيا اليوم لاعب مزعج، وشريك تكتيكي لا قائداً استراتيجياً. فقوتها تكمن في قدرتها على منع الآخرين من تحقيق نصر كامل، لا في فرض نصر خاص بها، بينما يتمثل ضعفها في غياب مشروع عالمي يتجاوز منطق الصدام.

رابعاً: روسيا في عالم متعدد الأقطاب:

في عالم ما بعد الأزمات الكبرى المقبلة، قد لا تكون روسيا القوة التي تقود المستقبل، لكنها بلا شك إحدى القوى التي ستسهم في أي تسوية دولية قادمة.

ففي حال تحوّل النظام الدولي من الأحادية القطبية إلى التعددية، أو حتى إلى شكل فوضوي، فإن التعددية القائمة على توازن القوى لا على هيمنة مركز واحد تنسجم مع الرؤية الروسية منذ سقوط الاتحاد السوفيتي.

تعددية الأقطاب تقلل من قدرة الغرب على عزل روسيا أو فرض عقوبات خانقة عليها، ويعود السلاح النووي ليكون أداة مركزية لضمان المكانة الدولية. كما تجيد روسيا العمل عبر تحالفات غير مبدئية مع الصين وإيران والهند ودول أفريقية. وفي نظام كهذا، تزداد الحاجة إلى قوى قادرة على التوسط أو التعطيل، وروسيا بارعة في الأمرين.

لذلك، في نظام متعدد الأقطاب، ليست روسيا القطب الأقوى، لكنها قطب ضروري لا يمكن تجاوزه. فحظوظها لا تكمن في قيادة النظام الدولي، بل في منع تشكّل نظام معاد ومستقر ضدها، وفي المنافسة على المكانة والتأثير والتعطيل، في عالم يتجه إلى تعددية غير مكتملة أو فوضى مُدارة.

خامساً: هاجس الدولة الإسلامية في العقل الروسي:

الخوف الحقيقي لدى روسيا لا يتمثل في قوة عسكرية تقليدية، بل في احتمال قيام دولة إسلامية ذات طابع مبدئي عابر للحدود. فداخل روسيا ما بين 20 و25 مليون مسلم (في الشيشان، وداغستان، وإنغوشيا، وتتارستان وغيرها)، وقد يمنح قيام مثل هذه الدولة شرعية رمزية لحركات إسلامية تطالب بالانضواء ضمن الكيان السياسي الناشئ.

كما تتخوف روسيا من جوار دولة لا تعترف بحدود الدولة القومية كما تفهمها، إذ لا تراها مجرد كيان سياسي جديد، بل نموذج شرعية بديلا قادرا على اختراق حدودها القومية، وإعادة إحياء أسئلة الهوية والولاء داخل فضائها الداخلي الهش.

من هنا، تفضّل روسيا دعم أنظمة سلطوية قابلة للضبط، على المجازفة بقيام دولة تستمد شرعيتها من خارج المنظومة القومية الحديثة. فمخاوف موسكو ليست مما قد تفعله هذه الدولة خارجياً، بقدر ما تخشاه من آثار قيامها داخلياً.

وعليه، فإن معركتها الحقيقية ليست مع الإسلام كدين، بل مع احتمال ولادة نظام سياسي لا تستطيع احتواءه أو التحكم به. وفي عالم تتآكل فيه الحدود، يبقى هذا الاحتمال هو الكابوس الاستراتيجي الأكبر في العقل الروسي.

ولهذا تفهم حملات الاعتقال الواسعة ضد شباب حزب التحرير في مناطق مختلفة من روسيا، دون تمييز بين الرجال والنساء، إذ إن المواجهة هنا ليست أمنية فحسب، بل فكرية، تستهدف فكرة دولة تحمل مفهوم الأمة، ولا تؤمن بالحدود أو بالقانون الدولي القائم، وتسعى إلى إعادة المجد الإسلامي كما كان، أو كما بشّر به رسولنا الكريم ﷺ.

بقلم: الأستاذ نبيل عبد الكريم

المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية الأمريكية "إيفاس" ذراع استعمارية عابرة

المنظمة الدولية للأنظمة الانتخابية (بالإنجليزية : International Foundation for Electoral Systems) اختصاراً IFES هي منظمة دولية غير ربحية،موازنتها 70 مليون دولار أمريكي، تأسست في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة عام 1987. تساهم في تطوير وتقديم الدعم والمساعدة في الانتخابات في الديمقراطيات الجديدة والناشئة،وفق تعريف ويكيبيديا. قدمت المنظمة المساعدة في 145 دولة. وفق المنظمة فإنها تعمل على تطوير الحوكمة الرشيدة والحقوق الديمقراطية من خلال:

- تقديم الدعم التقني لانتخاب المسؤولين،
- تمكين الجهات غير الممثلة بالمشاركة في العملية السياسية،
- تقديم دراسات ميدانية لتحسين الدورة الانتخابية.

يشرف على المنظمة مجلس إدارة مكون من سياسيين ديمقراطيين وجمهوريين وأعضاء في اللجنة الدولية.

فك الشيفرة:

انطلاقا من المثل القائل باستحالة طلب العسل من عند الدبور فكذلك لا احتمال لمجيء العون والدعم وأي شكل من أشكال الخير من الإدارة الأمريكية ومخابراتها لأنها بالأصل دولة استعمارية لا تهتم إلا بما يخدم مصالحها فلا تنفق مليما إلا وهي تعلم أنها ستجني مثله عشرات المرات ،فلا يتوهمن أحدكم أن أمريكا التي قامت على جماجم الهنود الحمر إفناء وتقتيلا وطردا ،من الممكن أن ترأف بدولة أو تقدم يد العون لشعب... لذلك ووفقا لهذا فقد اعتمدت الإدارة الأمريكية سياسة خارجية تخدم مصالحها وتحقق مبدأها في الهيمنة والسيطرة فكانت نظرتها التوسعية تقتضي أن تحقق لها نفوذا في الخارج مما اقتضى إنشاء ملايين الأذرع المتمثلة في الجمعيات والمنظمات التي تجوب أنحاء العالم وتتلقى التمويل مباشرة من الخزانة الأمريكية وتحت إشراف مباشر للكونجرس الأمريكي لتنفذ السياسات المرسومة لها بكل دقة وإخلاص والمتمثلة في تحقيق اختراق ما داخل تلك الدول يمكّن أمريكا من بسط الهيمنة وإخضاع البلد وسياسيوه لإرادتها والسير بهم في عمالتها فتكون البلاد والعباد والثروات تحت الإشراف الأمريكي المباشر.

تعمل العديد من المؤسسات والمنظمات الأمريكية حول العالم ، مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، مؤسسة كارنيغي، صندوق النقد الدولي ،ومراكز أبحاث كـ "Council on Foreign Relations"، عبر تمويل مشاريع، نشر ثقافة، وتوجيه سياسات، مما يعزز النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي الأمريكي عالمياً تحت مسميات تنموية وحقوقية. كذلك نذكرمركز كارتر Carter center الذي يترأسه الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر وكذلك «المعهد الجمهوري الأمريكي the International Republic institute»، الذي يترأسه السيناتور الأمريكي جون ماكين،مؤسسة التنمية الإفريقية (USADF) مؤسسة حكومية تعمل في أفريقيا،المؤسسات الوقفية ومراكز الأبحاث (Think Tanks): مثل مجلس العلاقات الخارجية (CFR) ، التي ترسم توجهات السياسة الخارجية ،المنظمات المالية الدولية (بثقل أمريكي): كصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي، ومقرهما الولايات المتحدة،الجمعيات والمنظمات التخصصية والخيرية الكبرى: مثل سميث سونيان إنستيتيوشن، وورلد فيجين (World Vision) التي تعمل في نحو 100 دولة....إلخ

فهذا الكم الهائل من المنظمات والجمعيات يجعلها تطبق الخناق على سياسات الدول وتبتزها إلى أقصى حد ممكن .

إيفاس هي منظمة كباقي المنظمات مجالها الإنتخابات التي تحصل في الدول ،تسعى جاهدة هي ومنظمات أمريكية أخرى للإشراف على العملية الإنتخابية وتقديم الدعم المالي واللوجستي حتى أنه كان لها حضورا بارزا في الإنتخابات التونسية فقد قالت مصادر عليمة إن مركز كارتر أجرى تنسيقا متواصلا مع مؤسسة إيفاس «IFES» الأمريكية المتخصّصة في إدارة الانتخابات وقد كشفت جوانب خفية لهذه المنظمة وتعاملها مع أحد الأحزاب السياسية التونسية الناشئة بعد الثورة لتقديم المشورة الفنية والسياسية لخوض الحملات الانتخابية.

ولعلّ حرص المنظمات الأمريكية على مواكبة انتخابات التأسيسي يعكس حرص الإدارة الأمريكية على المتابعة الدقيقة لهذه الانتخابات وكيفية رسم ملامح النظام السياسي الجديد في تونس وربما الحيلولة دون وصول تيارات سياسية بعينها إلى السلطة ،دون غض الطرف عن الهدف الرئيس ألا وهو الإمساك بقبضة من حديد على السياسة وصناعة وسط سياسي موال لها. "ايفاس"إذا ليست سوى منظمة أمريكية تمولها الحكومة الأمريكية وتهتم بالانتخابات في كل بلاد العالم تنظيما وإجراء وتشريعا لصناعة العملاء والبيادق.

تقاطع الأذرع:

أمريكا لا تعتمد على ذراع واحد في بسط الهيمنة والإخضاع بل تعمد في كثير من الأحيان إلى تفعيل كل أذرعها الإستعمارية لتقلل من فرص المقاومة والممانعة حتى إذا فشل ذراع نجح آخر وتكون النتيجة الحتمية بعد مرور فترة من القصف والإختراق الناعم رفع الراية البيضاء وإعلان الإستسلام وفتح الأبواب على مصراعيها لتبدأ مرحلة جديدة من الإستنزاف والنهب .

وفي ما يلي مثال للتنسيق الحاصل بين المنظمات الماسونية ذات العلاقة بالوسط السياسي الأمريكي والمنظمات الأمريكية لأنها بالنهاية تعبر عن وجهة واحدة تحارب لهدف واحد،فقد لوحظ ازدياد نشاط الماسونيين في تونس بعد الثورة، حيث كانوا يجتمعون كل يوم 13 من كل شهر بضاحية المرسى بالمقر الرئيسي لجمعيات الروتاري بتونس، وكان يحضر معهم وفد عن منظمة ايفاس الأمريكية وممثلين عن سفارة فرنسا بتونس... تلك الاجتماعات كانت مستترة وبعيدة عن الأضواء...

وقد تحول نشاط الماسونية والنوادي التابعة لها إلى نشاط علني بعد الثورة، حيث انعقد خلال شهر فيفري 2011 بقصر المؤتمرات بالعاصمة مؤتمر عالمي لأحد المنظمات الراديكالية الأوروبية وهو أحد فروع الماسونية العالمية.... دافع فيه بشدة على علمانية الدولة التونسية، وعلى ضرورة مواجهة الأحزاب المحافظة الإسلامية والقومية على حد السواء... ورافع دفاعا عن قيم الماسونية. وكان "نادي روتاري" في تونس وهوناد مرتبط بالحركة الماسونية العالمية حسب عديد الدراسات العالمية المنشورة، قد نشط بقوة بعد الثورة تحت عنوان الأعمال الخيرية، وقد توسع نشاطه حتى وصل إلى التدخل بالمؤسسات التعليمية بمختلف المستويات خاصة في الأحياء الراقية. وتحرص تلك النوادي على دعم منتسبيها من أجل الوصول إلى مراكز الحكم والنفوذ السياسي الاقتصادي...

هذا المشهد الإستعماري المقزز الذي يلقي بظلاله على بلادنا الإسلامية ويفسح المجال لدول الغرب الكافر لبسط هيمنتها على بلادنا ونهب خيراتها واستنزاف طاقاتها ،هذا المشهد لا يليق بحال بأمة عظيمة حباها الله برسالة عظيمة أمرها بقيادة البشرية وإخراجها من الظلمات إلى النور بتطبيق شرع ربها في كيان سياسي عظيم ،خلافة راشدة على منهاج النبوة فمتى تلبي نداء ربها وتعيد سيرتها الأولى؟؟

أ.علي السعيدي

الديمقراطية بين الوهم والحقيقة

في خضمّ الخطاب السياسي العالمي، تقدَّم الديمقراطية بوصفها ذروة ما وصل إليه العقل الإنساني في تنظيم الحكم، وتُسوَّق على أنها الضامن الوحيد للحرية والعدالة وحقوق الإنسان. غير أن التمحيص الجاد يكشف أن هذه الصورة ليست سوى غلاف دعائي يخفي حقيقة مغايرة: فالديمقراطية ليست حقيقة مطبَّقة، ولا نظاماً قابلاً للتحقق كما يُروَّج، بل هي فكرة متناقضة في جوهرها، مستحيلة التحقيق عملياً، وتقوم على خداع الناس باسم "حكم الشعب" بينما الواقع يشهد بحكم رأس المال والنخب المتحكمة.

حقيقة الديمقراطية فكرة بلا واقع:

الديمقراطية في تعريفها الشائع تعني "حكم الشعب بالشعب ولأجل الشعب". غير أن هذا التعريف نفسه ينهار عند أول اختبار عملي. فالشعب بمجموعه لا يَحكم، ولا يُشرّع، ولا يُدير شؤون الدولة، بل الذي يحكم فعلياً هو نخبة معينة، تتداول السلطة فيما بينها عبر آليات انتخابية مضبوطة سلفاًبالقوانين والتمويل والتأثير الإعلامي. أمّا "إرادة الشعب" فتبقى شعاراً يُستدعى عند الحاجة ويُهمَل عند التعارض مع مصالح الأقوياء.

البرلمانات التي يُفترض أنها تمثل الناس، لا تملك في الواقع استقلالاً حقيقياً عن جماعات الضغط، والشركات العابرة للقارات، ومراكز النفوذ المالي. والتشريعات التي تُسنّ باسم الأغلبية كثيراً ما تأتي مناقضة لمصالحها المباشرة، وهو ما يفسّر اتساع الفجوة بين الحكّام والمحكومين في الدول التي تُوصَف بأنها ديمقراطية عريقة.

زيف الادعاء بالحرية والعدالة:

تزعم الديمقراطية أنها تكفل الحريات، لكن الواقع يُظهر أن هذه الحريات انتقائية، تُمنَح حين لا تمسّ مصالح النخبة الرأسمالية، وتُصادَر فور تهديدها.

أما العدالة، فإنها تختزل في مساواة شكلية أمام القانون، بينما تترك الفوارق الطبقية تتوحّش بلا رادع. فالديمقراطية لم تمنع تكدّس الثروة في أيدي قلّة، ولم تحل دون إفقار الملايين، ولم توقف الحروب الاستعمارية التي تشنّ باسم نشر الديمقراطية نفسها.

استحالة الديمقراطية من حيث المبدأ:

الديمقراطية مستحيلة التحقيق لأنها تقوم على تناقض بنيوي: فهي تزعم أن السيادة للشعب، لكنها في الوقت ذاته تُخضع هذا الشعب لدستور وقوانين فوق إرادته، وتقيّد اختياراته بسقف لا يجوز تجاوزه. كما أنها تفترض وعياً سياسياً متكافئاً لدى الجميع، بينما الواقع يشهد بتفاوت هائل في المعرفة والتأثير، ما يجعل القرار النهائي بيد من يملك المال والإعلام.

ثم إن جعل التشريع بيد البشر أغلبية كانت أو أقلية يفتح الباب للتقلب والاضطراب؛ فما كان حقاً بالأمس يصبح جريمة اليوم، والعكس صحيح، وفق المصالح والظروف. وهذا ما يجعل القيم نفسها نسبية، بلا مرجعية ثابتة، وبلا معيار عدل مطلق.

الغرب نفسه يبحث عن البديل:

لم يعد نقد الديمقراطية حكراً على خصوم الغرب، بل أصبح جزءاً من النقاش الداخلي في مراكزه الفكرية. تتزايد الكتابات التي تتحدث عن أزمة الديمقراطية، وما بعد الديمقراطية، وتآكل الثقة بالمؤسسات. وتُطرح بدائل جزئية مثل حكم الخبراء، أو النماذج التكنوقراطية، أو تعزيز دور الشركات في الإدارة، وكلها اعتراف ضمني بفشل الفكرة الأصلية.

غير أن هذه البدائل لا تعالج جوهر المشكلة، لأنها تظل حبيسة الإطار الرأسمالي نفسه، وتبقي السيادة لغير الخالق، وتجعل الإنسان مشرِّعا من دون الله، فتنتقل الأزمة من شكل إلى آخر دون حل جذري.

البديل الحقيقي للرأسمالية:

على النقيض من ذلك، يقدّم الإسلام نظام حكم متكاملاً يقوم على مبدأ واضح: السيادة للشرع، والسلطان للأمة. فالتشريع ليس للبشر، بل لله سبحانه وتعالى، قال تعالى: [إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ]. وبهذا تحسم مسألة المَرجعية، ويُغلَق باب العبث بالقيم والأحكام.

أما الأمة، فلها حق اختيار من يتولى تنفيذ هذا الشرع ورعاية شؤونها، ومحاسبته وعزله إذا خالف. وهذا يحقق مشاركة سياسية حقيقية، وليست شكلية، ضمن إطار ثابت من الأحكام العادلة.

دولة الخلافة الراشدة، نموذج عملي لا خيالي:

الخلافة ليست فكرة مستحيلة ولا حلما خياليا بعيد المنال، بل نظام حكم طُبِّق فعلياً، وشهد له التاريخ بالعدل والرعاية. ففيه كان الحاكم خادماً للأمة نائبا عنها في تطبيق الإسلام، خاضعاً للقضاء، يُحاسَب علناً، كما قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه في أول خطبة له: "أطيعوني ما أطعتُ الله فيكم، فإن عصيتُه فلا طاعة لي عليكم". وفي هذا النظام، تُحفظ الحقوق ليس لأنها "مِنح" من الدولة، بل لأنها أحكام شرعية واجبة النفاذ. ويُصان الإنسان لكونه مخلوقاً مكرَّما، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾.

الفرق الجوهري بين البديلين:

الفرق بين الديمقراطية والإسلام ليس في الآليات فقط، بل في الفلسفة والأساس. فالديمقراطية تجعل الإنسان مشرِّعا، والإسلام يجعله عبداً لله مستخلفاً في الأرض. الديمقراطية تربط الحكم بالمصلحة المتغيرة، والإسلام يربطه بالحق الثابت. الديمقراطية تُنتج صراعاً دائماً على السلطة، والإسلام يضبط السلطة بأحكام ومسؤوليات تمنع الاستبداد والانفلات معاً.

إن الديمقراطية، بعد قرون من التجربة، أثبتت أنها وهمٌ لم يتحقق، وشعار يخفي واقعاً من الظلم والتناقض. والغرب نفسه بات يدرك مأزقها، لكنه يعجز عن الخروج من أزمته لأنه يرفض المرجعية الربانية. أما الإسلام، فإنه يقدّم البديل الحقيقي، ليس كنظرية مجردة، بل نظاماً متكاملاً للحكم، ويظل صالحاً لكل زمان ومكان. وفي العودة إليه خلاص البشرية من التيه، وتحقيق العدل الذي عجزت عنه أنظمة البشر.

يا أمة الإسلام من مشرقها إلى مغربها: لقد آن الأوان أن تُدركوا أن ما فُرض عليكم من أنظمة الحكم ليس إلا قيوداً كبلت طاقاتكم، ومزّقت وحدتكم، وجعلت ثرواتكم نهبا للأعداء. إن الديمقراطية التي قُدِّمت لكم كطريق للخلاص لم تكن إلا أداة لإدامة التبعية، وإبعادكم عن مشروعكم الحضاري الحقيقي. إن وحدتكم لا تكون إلا تحت راية واحدة، وقيادتكم لا تكون إلا بشرع واحد، ودولتكم التي تستعيد مكانتكم بين الأمم هي دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي توحّد ولا تفرّق، وتعدل ولا تظلم، وتقود ولا تُقاد.

يا أجناد الكنانة: يا من في أيديكم القوة والمنعة، يا من كنتم عبر التاريخ سياج الأمة وسيفها، إن مسؤوليتكم عظيمة، وأمانتكم جسيمة. أنتم من صلب هذه الأمة، وما يُراد بكم اليوم هو أن تكونوا درعاً لأنظمة فاشلة، وحارساً لمصالح لا تمتّ للإسلام ولا لمصر بصلة. إن نصرتكم الحقيقية ليست في حماية نظام أو دستور وضعي، بل في الانحياز لأمتكم، وتمكينها من استعادة سلطانها وقرارها، وإقامة حكم الإسلام الذي يرفع الظلم، ويحرر البلاد، ويجمع الأمة على الحق، [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَجِيبُواْ لِلّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ]

بقلم: الأستاذ محمود الليثي

ما هي مشكلة العالم اليوم؟

إن الله خلق البشر وتكفل بأرزاقهم وأقواتهم منذ آدم عليه السلام حتى قيام الساعة، قال تعالى: [قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ * وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ] فأودع لهم خيرات وثروات في باطن الأرض وظاهرها وفي البحار والمحيطات وسخرها لهم فقال سبحانه: [أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً]، وهدى الإنسانَ إلى التوصل إليها واستخراجها من باطن الأرض بوسائل وأساليب ألهمه إليها ووفقه لها وما كان له ذلك لولا عون الله وتوفيقه.

ومن عدل الله ورحمته ورعايته لعباده أن أنزل إليهم كتابا جاءهم به رسول اختاره منهم يكون حجة عليهم يبين لهم كتاب ربهم ويشرحه لهم والذي يزخر في طياته بنظام إسلامي اقتصادي فريد يكفل توزيع تلك الثروات والخيرات التي امتن الله بها على عباده فتصل إلى كل فرد في مشارق الأرض ومغاربها فلا يبقى جائع إلا ووصله خيرها ولا فقير إلا لامس ريعها ولا مسكين إلا وجاءه نصيبه منها، فهو سبحانه الذي خلق الخلق وأقواتهم وهو الذي أنزل ما يقسمه بينهم القائل في محكم كتابه: [أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ].

إن مشكلة البشرية أو العالم اليوم ليست في الثروات فهي موجودة وبكثرة، إنما تكمن المشكلة في الناس الذين شذوا عن منهج الله ونظامه الذي جاءهم به واتبعوا أهواءهم بغير علم فضلوا وأضلوا حين شرعوا نظاما وضعيا ابتكرته عقولهم القاصرة التي ابتعدت عن نور الوحي فاتبعت الهوى وانقادت للغرائز فكان هذا النظام الرأسمالي الوليد الذي فصل الدين عن الحياة مصدر كل شر في الأرض، اكتوى بنار أفكاره العالم، بل تأثرت من غيه وفساده الحيوانات والطيور وسام الناس سوء العذاب وخاصة المسلمين الذين فقدوا مصدر عزتهم حين أسقطت الخلافة العثمانية التي كانت تحميهم وتجمعهم، واتبعوا يهود والنصارى شبرا بشبر وذراعا بذراع فاستبدلوا بما في أيديهم من خير الذي هو أدنى، استبدلوا بشريعة الله وبنظام الإسلام نظاما ديمقراطيا رأسماليا انتشر في ظل حكمه الفقر والجوع والظلم والهجرة والفساد والاقتتال والاستعمار فأهلك الحرث والنسل بل جاء بالشقاء والبؤس والحروب والخراب والدمار وخاصة بلاد المسلمين وهذا عائد إلى عدة أسباب منها:

1- الدولار الذي أنتجته اتفاقية بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية والتي تمكنت بها أمريكا من وضع أسس سيطرتها النقدية والاقتصادية على العالم بتقديمها الدولار كعملة صعبة تم ربطه بالذهب في بادئ الأمر (الأونصة من الذهب يقابلها ٣٥ دولارا) ثم ربطت بقية العملات بالدولار، ما جعل دول العالم تحتفظ بالدولار في بنوكها كغطاء احتياطي حتى 1971م حين خرج نيكسون وأعلن فصل الدولار عن الذهب وكانت هذه أكبر خدعة تجرعها العالم ومنذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا وأمريكا تنهب العالم بورقة الدولار فتسحب أموال الناس من خزائنهم وجيوبهم بشكل مستمر.

2 - المؤسسات المالية والعالمية وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليان اللذان ربطا اقتصاد العالم وخاصة اقتصاد بلاد المسلمين باقتصاد الدول الكبرى من خلال القروض الربوية التي تغرق البلدان بدوامة الديون وتجعل منها فريسة في يد أعدائها فتفرض عليها شروط مقابل القروض التي تمنحها فيتم التوغل في الدول المقترضة ومعرفة مداخلها ومخارجها وتعمل على فرض إصلاحات مالية لتلك الدول بحجة الإصلاح الاقتصادي والتي هي في حقيقة الأمر معاول لهدم الاقتصاد وتخريب البلاد من خلال تعويم العملة وزيادة الضرائب وحرية التجارة ورفع الدعم عن السلع والخدمات، والتي تؤدي إلى التبعية التامة للدول الكبرى فيحدث ركود اقتصادي للبلاد وتضخم العملة المحلية وتدهور الأوضاع الإنسانية وزيادة الفقر والغلاء فيزداد عناء الناس وتكثر الجباية من الدولة وتقل الرعاية.

3- إلغاء الملكية العامة وحصر الملكية بين ملكية فردية وملكية الدولة، وفي الوقت نفسه يطلق المبدأ الرأسمالي العنان لحرية التملك التي جعلت أصحاب رؤوس الأموال يمتلكون الموارد والملكيات العامة فتزداد ثروة الفئة الغنية وتتركز في أيديهم الأموال بينما يزداد بقية الناس فقراً، إضافة إلى أن الملكيات العامة تمثل جوهر الصراع المحموم الذي يدور بين الدول الكبرى الاستعمارية التي تسعى إلى نهب الثروات وخاصة في بلاد المسلمين متخذة لذلك مسميات عدة كالشراكة الاقتصادية أو التعاون الاقتصادي وغيرها من المسميات، أما الشعوب فتبقى مغلوبة على أمرها لا يحصل إلا بقدر ما تكد به يده ويعرق به جبينه.

هذا هو مستنقع الرأسمالية الذي يرزح تحت نيره هذا العالم وخاصة بلاد المسلمين والذي صارت الحياة في ظله قطعة من نار.

لذا يجب على المسلمين أن يعملوا جاهدين على اقتلاع هذا النظام واستبدال نظام الإسلام الذي جاء رحمة للعالمين به والذي يحل كل المشاكل الاقتصادية ويقضي على كل الصعوبات فيوزع الثروة بأحكام شرعية يجعل فيأها يصل إلى كل فرد ويمنع تركزها بأيدي حفنة من البشر تتحكم بمصائر الناس ويعيد الملكية العامة إلى وضعها الصحيح كما قال رسول الله ﷺ: «النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: الْمَاءِ وَالْكَلَأِ وَالنَّارِ» فتشرف الدولة عليها فيلتمس خيرَها كل الناس من خلال الخدمات التي تقدم لهم وتعمل الدولة على قطع كل يد آثمة تمتد إليها.

كما أن موقف الإسلام من الربا واضح، قال تعالى: [وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا] فحرمه تحريما قاطعا واستأصله من جذوره إذ حرام التعامل مع المؤسسات الدولية التي تتولى كبره وتنشره في كل بقاع العالم.

أما نظام النقد الإسلامي فينفك عن الدولار جملة وتفصيلا ويقوم على قاعدة الذهب والفضة الذي تستقر به الأسعار وتحفظ به أموال الناس.

وخير شاهد ودليل على خير الإسلام وعدله ورحمته بالناس ما كانت عليه الأمة في ظل الخلافة؛ ففي زمن عمر بن عبد العزيز امتلأت خزينة الدولة بالمال وعم الرخاء بلاد المسلمين ونادى منادي الخلافة من كان عليه دين أو يريد الزواج فليقصد بيت مال المسلمين ونثرت الحبوب على قمم الجبال حتى لا يقال جاع طير في بلاد المسلمين، مع أن ثرواتهم آنذاك لم تبلغ عشر معشار ما تزخر به اليوم.

فمشكلة العالم اليوم ليست قلة الثروات إنما ابتعادهم عن النظام الصحيح الذي ينظمها بينهم، إن أحكام الإسلام لن تطبقه الأنظمة العميلة التي خانت الله ورسوله والمؤمنين، إنما تطبقه دولة الخلافة الراشدة الثانية التي يعمل حزب التحرير لإقامتها ليل نهار، فأين أنصار اليوم ليمكنوه من إقامتها فينالوا خير الدنيا والآخرة؟!

كتبه محمد عبد الملك

تتمة: ميونخ 2026 وإعادة تشكيل النظام الدولي: أين موقعنا في زمن "تحت الدمار" ؟

السودان والإمارات في دائرة الاتهامات الدولية

لم يخلُ مؤتمر ميونخ من نقاشات حادة حول الأزمة السودانية، حيث ترددت اتهامات بتلقي قوات الدعم السريع دعمًا خارجيًا. وفي هذا السياق، برزت الإمارات كطرف متهم، لكن التصريحات البريطانية الرسمية، على لسان وزيرة الخارجية، نفت وجود أدلة على تزويد الإمارات أسلحة مباشرة للدعم السريع، وهو ما اعتبرته أبوظبي "صك براءة" سياسي. هذا الموقف البريطاني لم يأت من فراغ، بل يعكس عمق العلاقة الاستراتيجية بين لندن وأبوظبي، التي تمتد لعقود في المجالات الأمنية والاقتصادية والاستثمارية.

فبريطانيا، التي تبحث عن دور عالمي بعد بريكست، تجد في الإمارات "شريكًا موثوقًا" في الخليج والقرن الإفريقي، ما يجعلها تميل إلى حمايته دبلوماسيًا في المحافل الدولية. وفي النهاية، يظل الملف السوداني رهين توازنات إقليمية معقدة، حيث تسعى واشنطن إلى ضبط التدخلات الخارجية ضمن حدود مقبولة، دون الدخول في مواجهة مباشرة مع حلفائها "الخليجيين".

خاتمة: عالم ما بعد ميونخ... أين نحن وإلى أين تتجه التحولات؟

مؤتمر ميونخ 2026 لم يكن مجرد حدث سنوي عابر، بل كان إعلانًا عمليًا عن نهاية مرحلة وبداية أخرى. عالم يخرج من تحت أنقاض النظام القديم ليبني قواعده على المصالح المتغيرة والتحالفات المرنة، حيث لم تعد القيم هي المحرك، بل التوازنات الصلبة. وفي هذا العالم الجديد، تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحديات وجودية: فإما أن تتحول إلى ساحة لتصفية الحسابات الدولية، أو أن تجد لها موطئ قدم. الغرب يتجه نحو إلغاء النظام الدولي وفق القواعد التي وضعها بعد الحرب العالمية الثانية، مع انه كان من أبرز المستفدين منها وكان الأكثر هيمنة على الساحة الدولية طيلة الثمانية عقود الماضية ، في حين لا يزال حكامنا متشبثين بحدود سايكس بيكو التي لم تجلب لشعوبهم سوى التبعية والدمار.

تونس، ليبيا، السودان وغيرها من بلاد المسلمين... كلها دول صغيرة أو هشة، لا موقع لها في إعادة تشكيل خريطة القوى العالمية في ظل التكتلات الدولية الحالية، غير دور هامشي يشكله أعداءها. لكنها في المقابل، تملك مفاتيح التغيير والتأثير، بل الريادة متى أزالت الحدود الاستعمارية واستأنفت حياتها الإسلامية بإقامة خلافة راشدة على منهاج النبوة، في ظلها تسترد أمّة المليارين سلطانها ويعود أمانها لأيدي أبنائها ، فيكون للمسلمين الموقف الحسم في الساحة الدولية ويتوقف النزيف الذي لم يندمل جراء العبث بأمن الأمة ومُقدراتها منذ إسقاط الغرب لخلافتها مستعينا بخونة العرب والترك. قال تعالى "وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ"

بقلم ياسين بن يحيى

عجز القضاء الدولي عن تحقيق العدالة

الجزء الثاني من مداخلة أ. فقير حاج محمد- المحامي من السودان.. في مؤتمر القضاء بين منظومة القانون الوضعي و منظومة التشريع الاسلامي.

وبتتبع ما قامت به منظومة القضاء الدولي مع النزاعات الدائرة في عالمنا اليوم، نجدها قد افلست وعجزت عن حل هذه النزاعات، واقرب مثال على ذلك "غزة" والتي تقف شاهدةً على فشل هذه المنظومة، في إيجاد حل لما يعانيه أهلها، فمحكمة العدل الدولية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وتختص فقط بالنظر في النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء فيها، وفلسطين بواقع الحال لم تمنحها الأمم المتحدة عضوية فيها، بقصد اتاحة المجال لكيان يهود ان يتوسع في احتلال أرض فلسطين، من دون ان يعد ذلك اعتداء على حدود دولة عضو في الأمم المتحدة، وما دامت فلسطين لا تتمتع بعضوية في منظمة الأمم المتحدة، فلا يكون لها حق التقاضي امامها وهكذا تقف محكمة العدل الدولية عاجزة عن أي حل للنزاع في فلسطين تشاهد بأم عينيها جرائم الاحتلال في غزة والتي يندى لها جبين الانسانية، ورغم علمها بذلك إلا أن المحكمة أصدرت عدة استشارات قانونية، وبناء عليها أصدرت هيئة الأمم المتحدة عدة قرارات، منها قرار الجمعية العامة في سبتمبر 2022م، والذي دعا فيه كيان يهود إلى إنهاء احتلاله غير القانوني، ولم تحرك ساكناً لتنفيذ القرار، فالمحكمة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والمنظمة تسيطر عليها وعلى مجلس أمنها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وما خفي اعظم.

اما المحكمة الجنائية الدولية فتأسست في العام 2002م تنفيذاً لميثاق روما الموقع في العام 1998م بين عدد من الدول، ابرزها الدول الأوربية، فهذه المحكمة هي الأخرى تسيطر عليها بعض الدول التي انشأتها، وتقوم بتمويلها، وهذه المحكمة ذات طابع سياسي، حيث انها تتحرك وتقوم بملاحقة الأشخاص الذين يرتكبون جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وفق تكييفها لهذه الجرائم، ووفق ما تملئ عليهم الدول التي تقف خلف المحكمة وخاصةً الدول الأوربية بعد رفض اميركا الدخول في المحكمة الجنائية الدولية، بل إنها اتخذتها عدوا، فأصبحت الدول الأوروبية الاستعمارية تتخذ من المحكمة الجنائية الدولية وسيلة لتنفيذ وخدمة سياساتها الخارجية، فنجد المحكمة في بعض الحالات تقوم بملاحقة مرتكبي جرائم الحرب بصورة جادة، وفي بعض الأحيان تقوم ببعض الإجراءات غير الجادة، من أجل الهاء الرأي العام العالمي او حفظ ماء وجهها وفي غالب الأحيان تتغاضي عنهم ولا تبالي بمرتكبي جرائم الحرب ما داموا حلفاء للدول الممولة للمحكمة، فها هي المحكمة الجنائية الدولية تقف عاجزة عن القيام بأي اجراء جدي تجاه الدولة الأولى في العالم؛ أميركا بل وضد قادة ربيبتها كيان يهود لمحاسبتهم على جرائمهم، رغم إصدارها عدة قرارات توقيف ضد قادتها، ورغم إدانتها لهم في القضية التي رفعتها دولة جنوب افريقيا، وغيرها من الأمثلة خاصة اذا كانوا من يُقتلون هم من المسلمين.

ومن أمثلة القرارات التي أصدرتها محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، وفشلت في تنفيذها:
1/ النزاع الحدودي بين نيجيريا والكمرون.
2/ الجدار الفاصل لكيان يهود في فلسطين في العام 2004م.
3/ القرار بعدم شرعية وجود كيان يهود في يوليو 2024م.
4/ أمر كيان يهود لمنع الإبادة الجماعية في يناير 2024م.
5/ إدانة الولايات المتحدة باستخدام القوة غير المشروعة في نيكاراغوا عام 1984م.
6/ مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني عمر البشير وآخرين في العام 2009م.
7/ أمر توقيف ضد الرئيس الروسي فلاديمير بوتن في العام 2023م.
8/ امر توقيف ضد سيف الإسلام القذافي في ليبيا في 2012.
9/ أمر توقيف نتنياهو وآخرين في نوفمبر 2024 حيث رفض الكيان الغاصب تنفيذ هذا الأمر بحجة أنه لا يعترف بالمحكمة.
10/ عندما قررت المحكمة فتح تحقيق في جرائم حرب في أفغانستان يشمل القوات الأمريكية وال CIA، اعتبرت أميركا أن هذا القرار تهديد مباشر للامريكيين، ووصفت المحكمة بأنها غير شرعية وتهدد السيادة الأمريكية. هذا غيض من فيض القرارات التي لم تتمكن منظومة القضاء الدولي من تنفيذها. و يمكن تلخيص أسباب عجز منظومة القضاء الدولي وإفلاسها في حل النزاعات وتنفيذ القرارات في الاتي:
1/ الاختصاص والقبول، ما يعني أن الدول القوية قد ترفض المثول أمامها.
2/ غياب آلية إنفاذ قوية.
3/ تسييس القضايا.
4/ التحديات الجيوسياسية (الصراعات الكبرى: فلسطين، السودان، أوكرانيا...) تجعل اللجوء إلى المحكمة معقداً.
5/ التوازن بين القانون والسيادة، المحكمة تسعى لفرض سيادة القانون، ولكن سيادة الدول تحد من سلطتها. هذا، بالإضافة إلى عدم واقعية فكرة القانونالدولي، وغيرها الكثير.

ان فكرة وجود قضاء دولي هي فكرة غير عملية فضلاً عن انها فكرة غير شرعية، فوجود القضاء يلزم منه وجود سلطة وقوة تنفذ أحكامه، فاذا انعدمت السلطة التي تنفذ أحكام القضاء لم يعد قضاءا، واذا قال قائل بأن من ينفذ أحكام القضاء الدولي هو مجلس الأمن، او الدول الكبرى صاحبة القوة، فهذا يعني عدم تمتع القضاء الدولي بالحياد، فإن الدول المتحكمة في القضاء الدولي هي بالضرورة لا تخضع له، فعندما اعتدت روسيا على أوكرانيا لم يستطع القضاء الدولي اصدار قرار ملزم لروسيا بعدم الاعتداء على الأراضي الأوكرانية، لأن روسيا من الدول الكبرى، وصاحبة فيتو في مجلس الأمن، وهكذا أصبحت روسيا تفعل ما تشاء دون ان يردعها القضاء الدولي، او يوقفها عن عدوانها وما زال القضاء الدولي عاجزاً عن حل هذا النزاع.

ثم اننا معشر المسلمين نشكل حوالي ربع سكان البسيطة، قد نهانا الله عز وجل عن التحاكم لغير شرعه، والتحاكم للقضاء الدولي تحاكم لغير شرع الله، فإن ما يُسمى بالقضاء الدولي تتحكم به دول الكفر وهي دول عدوة للمسلمين، فكيف يتحاكم اليها المسلمون ؟! يقول الشاعر محمد مهدي الجواهري:

(يا أمة لخصوم ضدها احتكمت
** كيف ارتضيتِ خصيماً ظالماً حكما)، وهذا القضاء يقضي وفق قوانينه الوضعية التي من وضع اهواء البشر، يقول الله عز وجل: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا(٦٠)) سورة النساء.

لذا تكون فكرة ما يُسمى بالقضاء الدولي فكرة غير عملية فضلاً عن انها فكرة غير إسلامية، فما هو الحل الأمثل لحل النزاعات التي تحدث في العالم؟

ان أي حل لأي مشكلة يجب ان ينبع من منهجنا الإسلامي؛ فالدولة الإسلامية منذ عهد النبي عليه الصلاة والسلام وجدت أعرافاً دولية، واوجدت أعرافاً أخرى، تحكم طبيعة التعاملات الدولية، فصارت الدول تعتبر نفسها ملتزمة بهذا العرف التزاماً طوعياً؛ وهذا الالتزام التزام معنوي وليس التزاماً مادياً، وكانت الدول تتبعه طوعاً خوفاً من الرأي العام العالمي، فإن وجود مثل هذا العرف الدولي يمنع الدول التي تخشى على سمعتها العالمية من العدوان على غيرها، وكذلك قامت الدولة الإسلامية بعقد كثير من الاتفاقيات مع بعض الدول وكانت هذه الاتفاقيات فيصل في العلاقة بينهم.

إن وجود العرف الدولي ووجود اتفاقيات ثنائية بين الدولة الإسلامية، وبين غيرها من الدول أو بين اي دولتين أو اكثر، يمكن ان يمنع وقوع أي نزاع او يحله، يقول الله عز وجل: (كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ اللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُّمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۖ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ (7)) سورة التوبة،

ولكن هذين الأمرين لا يمنعان الدول من الاعتداء حتماً، فقد توجد دول تخالف العرف الدولي ولا تبالي به وقد توجد دول تنقض العهد وتخالف الاتفاقيات وتنبذها وراء ظهرها او تتخذ من هذه الاتفاقيات حيلة لخيانة المسلمين والغدر بهم، يقول الله عز وجل: (وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ (58)) سورة الأنفال، ففي حالة عدم التزام الدول الأخرى بالعرف الدولي او نقض العهد والاعتداء على الدولة الإسلامية فان الحل الأمثل والواجب الشرعي هو ردع العدوان بالعدوان، يقول الله عز وجل: (الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ ۚ فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ (194)) سورة البقرة،

فإن اعتدى الكفار على بلد من بلاد المسلمين وجب على بقية المسلمين نصرتهم، يقول الله عز وجل: (وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ) الآية 74سورة الأنفال،

فنسأل الله ان يمن علينا بدولة اسلامية خلافة راشدة علي منهاج النبوة، تقيم شرع الله، و تنصر المظلومين، وتردع الظالمين، وتردهم الى رشدهم، ان كان لهم رشد، يقول سبحانه وتعالى: {وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ (4) بِنَصْرِ اللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَاءُ ۖ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ} سورة الروم، ويومئذ تنعم البشرية بتطبيق احكام الإسلام، التي نزلت على نبينا محمد، صلى الله عليه وسلم، يقول سبحانه وتعالى: {وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ (105) إِنَّ فِي هَٰذَا لَبَلَاغًا لِّقَوْمٍ عَابِدِينَ (106) وَمَا

القطب الثالث: زلزال جيوسياسي
يعيد رسم موازين القوى العالمية

مع تحريك القطاعات الحربية البحرية للولايات المتحدة الأمريكية في اتجاه ايران نذكر أن أمريكا خاصة و الغرب عامة ينفق للسيطرة على الدول الاسلامية أكثر مما ينفق لمواجهة روسا و الصين فمثلا تكلفة غزو أفغانستان كانت اثنين ترليون دولار و غزو العراق تكلف ثلاثة تريليون دولار دون احتساب الخسائر في الارواح بينما الحرب الاكرانية لم تتجاوز 187 مليار دولار دون المواجهة المباشرة . فما الهاجس الذي يدفع الولايات المتحدة و حلفاؤها للانفاق على الحروب في الشرق الاوسط و الدول الاسلامية ؟

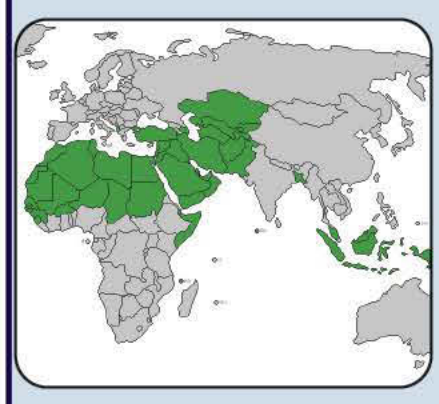

انطلاقا من تصريحات القادة الغربيين عن هاجس عودة الخلافة نذكر منها ما صرح به جورج بوش الرئيس الأمريكي السابق في 2005/10/06 قائلا: "إنّه عند سيطرة الأصوليين على دولة واحدة سيستقطب هذا جموع المسلمين، ما يمكّنهم من الإطاحة بجميع الأنظمة في المنطقة، وإقامة إمبراطورية أصولية إسلامية من إسبانيا إلى إندونيسيا".و كذلك صرح توني بلير رئيس الوزراء البريطاني السابق في 2005/07/16، قائلا: "إننا نجابه حركة تسعى إلى إزالة دولة إسرائيل، وإلى إخراج الغرب من العالم الإسلاميّ، وإلى إقامة دولة إسلاميّة واحدة تحكم الشريعة في العالم الإسلاميّ، عن طريق إقامة الخلافة لكلّ الأمّة الإسلاميّة".

الخوف من إعادة رسم خارطة العالم

في ظل التخبط الذي يشهده النظام العالمي «أحاد القطبية» والتحول نحو التعددية، يبرز سيناريو الخلافة الاسلامية الذي قد يجمع 53 دولة مثل (تركيا، إيران، باكستان، إندونيسيا، أفغانستان، قرغيزستان...) مع إضافة دول الساحل والصحراء (مالي، تشاد، النيجر...) و الدول العربية . هذا المجال لا يشكل دولة كبرى فحسب، بل يخلق «مركز ثقل عالمي» ينهي الهيمنة التقليدية للغرب والشرق على حد سواء.فقد تصل دولة الخلافة الى حدود الصين و الهند و تقتطع جزء من روسيا مثل الشيشان و أنغوشيا و تتارستان و داغستان . أما الولايات المتحدة الامريكية فستفقد الكثير من الدول العميلة و الدول الفاشلة و بعض الكيانات الوظيفية .

المقومات الجيواستراتيجية (الجغرافيا والممرات)

يتحول هذا الكيان إلى «حارس التجارة العالمية»، حيث يسيطر جغرافياً على:
1- **الممرات الحاكمة:** التحكم المطلق في (قناة السويس، مضيق هرمز، باب المندب، مضيق ملقا، ومضيق البوسفور). أي حركة تجارية بين الصين وأوروبا ستمر حتماً عبر أراضي أو مياه هذا الاتحاد.

2- **العمق القاري:** الربط بين آسيا الوسطى، الشرق الأوسط، وقلب أفريقيا، مما يجعل الخلافة «جسر الأرض» الوحيد الذي يربط القارات الثلاث. الوزن الديموغرافي القوة البشرية: ستتجاوز الكتلة السكانية 1.2 مليار نسمة، ما يوفر أكبر سوق استهلاكي وقوة عاملة (وخزان بشري عسكري) في العالم.

3-**سيادة الطاقة والموارد (النفط واليورانيوم)**
تمتلك هذه الدولة «مفاتيح الطاقة» للقرن القادم:
الهيدروكربون: السيطرة على أكثر من 60٪ من النفط والغاز العالمي (السعودية، الخليج، إيران، الجزائر...).
الطاقة النووية: بانضمام النيجر، يمتلك الاتحاد الاحتياطيات الاستراتيجية من اليورانيوم، ما يمنحه سلطة تقرير مصير الطاقة الكهربائية والنووية في أوروبا والصين.
المعادن النفيسة: سيطرة مالي وتشاد والمغرب على مناجم الذهب والفوسفات تمنح الكيان غطاءً مالياً وزراعياً صلباً.

القوة العسكرية والردع النووي

من الناحية الدفاعية، ستشكل الخلافةأكبر قوة ضاربة على وجه الأرض:
المظلة النووية: باكستان توفر الرادع النووي الفوري للاتحاد.
التصنيع العسكري: دمج التكنولوجيا المسيرة والبرية التركية مع البرامج الصاروخية الإيرانية والقدرات البشرية المصرية والباكستانية يخلق جيشاً يتجاوز تعداده 5 ملايين جندي نشط، مدعومين بصناعة محلية مستقلة.

التحديات الجيوسياسية (الخاصرة الضعيفة)

مع المثالية الاستراتيجية، للخلافة وحدها البنية الفكرية القادرة على الكثير من التحديات و منها : التجانس الداخلي: إدارة التباين العرقي (عربي، تركي، فارسي، أفريقي) والمذهبي فدولة الخلافة ليست دولة قومية و لا مذهبية بل هي رئاسة عامة لجميع المسلمين . العبء الاقتصادي: النظام الاقتصادي الاسلامي هو الوحيد القادر على مجابهة الرأسمالية و العقلية الاستعمارية . الاحتواء الدولي: ستسعى القوى العظمى (أمريكا وروسيا والصين) لزعزعة هذه الدولة عبر إثارة النزاعات الحدودية أو العرقية لمنع ظهورها كقطب أوحد و هذا موكل للجيش و للسياسة الخارجية .

نحو نظام عالمي جديد

إن ظهور دولة الخلافة يعني انتقال «قلب العالم» Heartlandمن أوراسيا الشمالية إلى المنطقة الممتدة من إسطنبول إلى جاكرتا مروراً بصحراء أفريقيا. هذا الكيان لن يكون «لاعباً» في النظام الدولي، بل سيكون هو من يضع قواعد النظام الدولي الجديد.

إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۚ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ ۗ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ (36)

كتبه اسماعيل بالرجب

المدير المسؤول
منصف المقدم
رئيس التحرير
فتحي بن عمارة
WWW.attahrir.info
press@attahrir.info
المقر الاجتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس
الفاكس 71345949
الهاتف 71345950
M . I . P.